النفط الكويتي يرتفع إلى 21.54 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 29 سنتا ليبلغ 21.54 دولار في التداولات الأخيرة مقابل 21.15 دولار في تداولات الاثنين الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية صعدت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم يونيو 1.64 دولار أو 6.8 بالمئة لتسجل عند التسوية 25.78 دولار للبرميل كما ارتفعت عقود خام برنت 35 سنتا أو 1.2 بالمئة لتبلغ عند التسوية 29.98 دولار للبرميل.

البورصة تنهي تعاملاتها على انخفاض المؤشر العام بمقدار 62.33 نقطة

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاربعاء على انخفاض مؤشر السوق العام 62.33 نقطة ليبلغ مستوى 4705.18 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1.31 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 106.10 مليون سهم تمت عبر 5948 صفقة نقدية بقيمة بلغت 24.9 مليون دينار.

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 22.28 نقطة ليبلغ مستوى 4058.89 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.55 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 19.82 مليون سهم تمت عبر 1304 صفقة نقدية بقيمة 1.6 مليون دينار.

كما انخفض مؤشر السوق الأول 82.32 نقطة ليبلغ مستوى 65034.62 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1.61 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 86.28 مليون سهم تمت عبر 4643 صفقة بقيمة 32.2 مليون دينار.

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 29.46 نقطة ليبلغ مستوى 3927.25 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.74 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 15.07 مليون سهم تمت عبر 1072 صفقة نقدية بقيمة 1.5 مليون دينار.

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (مدار) و(كفيك) و(ايفا فنادق) و(ع عقارية) أما شركات (أهلي متحد) و(الدولي) و(بيتك) و(خليج ب) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (صناعات) و(لوجستيك) و(ايفا) و(دبي الأولى) الأكثر انخفاضا.

عبر رصد 62 جمعية ومراقبة 59 فرعاً للتموين

«التجارة»: انسيابية في تسليم المواد الغذائية بالأسواق المركزية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة ارصد 62 جمعية وسوقا مركزيا ومحال تجارية وصيدلية خلال جولاتها التفتيشية ومراقبة 59 فرعا للتموين للتأكد من مدى إنسيابية سير عمليات البيع وتسليم المواد الغذائية لمستحقيها والوقوف على مدى التزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات.

وقالت (التجارة) في بيان أمس الأربعاء إن جولات فرقها التفتيشية مستمرة في عملها وذلك في ظل القرارات المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية لمواجهة تداعيات انتشار عدوى فيروس كورونا (سارس كوف – 2) المسبب لمرض (كوفيد – 19).

وأضافت أن مركز الطوارئ التابع لها استقبل 104 شكوى عبر الخط الساخن (135) في حين تم تجديد وإصدار بطاقة تموينية واحدة.

وشددت على ضرورة الالتزام بالقانون لما تمر به البلاد من ظرف استثنائي مضيفة انها ستكون وفرقها التفتيشية بالمرصاد لكل من تسول له نفسه استغلال الظرف الحالي.

بهدف تحقيق الاستقرار لسوق الطاقة العالمية

السعودية تحث أعضاء «أوبك+» على الالتزام بنسب خفض الإنتاج

دعت الحكومة السعودية، الدول الأعضاء في تحالف (أوبك+)، للالتزام بنسب الخفض المحددة في اتفاق خفض إنتاج النفط، بهدف تحقيق الاستقرار لسوق الطاقة العالمية.

وقالت الحكومة السعودية في بيان لها أمس الأربعاء، "الالتزام بنسب الخفض المحددة لإنتاج النفط، وتقديم مزيد من الخفض في الإنتاج، يسهم في إعادة التوازن المنشود لأسواق البترول العالمية".

وذكرت الحكومة، أن "المملكة ملتزمة بدعم استقرار أسواق النفط العالمية"، إذ أعلنت، الإثنين، عن تنفيذ خفض طوعي إضافي بمقدار مليون برميل يوميا، يضاف إلى نسبة الخفض المحددة في الاتفاق.

وسيبلغ إنتاج المملكة النفطي بحسب ما أوردته وزارة الطاقة السعودية، الإثنين، 7.49 ملايين برميل يوميا اعتبارا من بدء تنفيذ الخفض الطوعي، مطلع يونيو المقبل.

وبدأ تحالف "أوبك +" منذ مطلع الشهر الجاري، تنفيذ خفض في إنتاج النفط بمقدار 9.7 ملايين برميل يوميا، يستمر شهرين، في محاولة للقضاء على تخمة المعروض النفطي في السوق العالمية.

أكد أنه مقترح حكومي «معيب» جاء في توقيت «سيئ»

الساير للحكومة: هل سيكون الدين العام في أيد أمينة؟

مهند الساير

جدل كبير أثير مؤخراً بشأن قانون الدين العام الذيتسعى الحكومة من خلاله إلي اقتراض 20 مليار دينار بدلاً من مشروع سابق كانت تستهدف من خلاله لاقتراض 25 ملياراً، وهو الامر الذي ينذر بمواجهه حكومية – نيابية جديدة في توقيت صعب للغاية.

وفي هذا الصدد، وصف الناشط السياسي المحامي مهند طلال الساير في تصريح صحافي توقيت تقديم قانون الدين العام ب«السيئ»، مبينا انه قانون ليس بجديد على الساحة، فقد تم الانتهاء من اعداده في فبراير الماضي، أي قبل ظهور تداعيات أزمة كورونا، وبالتالي فهو قانون قديم.

وبين الساير بأن القارئ في الشأن الاقتصادي الكويتي يعرف تمام المعرفة أن قانون الدين العام أو كما أسماه دستور دولة الكويت في مواده (136–137القروض العامة) ضرورة أصبحت ملحة لسياسة الدولة المالية، في ظل ما تمر به البلاد من ظروف اقتصادية بسبب الأزمة الصحية ومانتج عنها من ارتفاع ملحوظ في النفقات والحاجة الى تغطيتها مع عدم توقف تمويل المشاريع الحيوية اضافة الى الهبوط الكبير لأسعار النفط ، مبينا ان ما سبق يعني انخفاضا ملحوظا في الإيرادات العامة وبالتالي استهلاك الاحتياطي العام بشكل غير متوقع وانخفاض أصول الصناديق الاستثمارية والسيادية مما يعني خسارة لا يمكن تداركها في حال تسييل بعض أو جزء منها.

وذكر الساير أن المطالبات الحكومية ليست جديدة بل عادت للواجهة بعد مطالبات أزمة 2008 ولكنها عادت هذه المرة بشكل أوسع وأكبر، رغم أن الدين العام الذي يمثل حوالي 13% من الايرادات العامة مازال ضمن الحدود الطبيعية للمؤشرات الاقتصادية الدولية الا أن الحكومة وجهت برفض عنيف لهذه الفكرة وقوبلت بعدم رضا شعبي، مؤكدا ان هذا الرفض له مايبرره بدون شك رغم كل التصريحات الحكومية والتطمينات في هذا الشأن من الفعاليات الاقتصادية الرسمية وذلك بسبب غياب الثقة التي تعتبر المعيار الأساسي الذي يرتكز عليه الشعب في رفضهم لفكرة الدين العام.

وأضاف: "المواطن لا يثق في حكومة كررت مراراً عمليات الصرف بغير أوجهه الصحيحة وبددت حقوق الدولة المالية في أكثر من مناسبة بخسائر ملياريه تحملها في النهاية المال العام في حين انها لم تخلق بيئة اقتصادية متينة تجاري حجم الدين العام لينتج عنها اقتصاد متين يحافظ على رفاهية المعيشة للمواطن من جهة وملائة الدولة المالية من جهة أخرى".

وأوضح الساير: " الأزمة في حقيقتها هي ليست أزمة موارد مالية أو نظام اقتصادي قوي أو سيولة الحكومة بحاجتها لتغطية نفقات أزمة صحية تمر بها البلاد إنما هي في حقيقتها أزمة ثقة بقدرة الحكومة على إدارة الملف المالي دون هدر للمال العام في ظل سياسة ترشيد إنفاق على قدر عالي من المسؤولية بأن تبدأ الحكومة بنفسها بترشيد نفقاتها ومصروفاتها، وحتى يكون هناك قبول شعبي لمشروع الدين العام وجب أن يكون مشروع الدين العام واضح ومباشر ومفصّل يحدد أوجه الصرف وآلية السداد كما يحدد واجب مجلس الأمة الرقابي المباشر المنوط فيه .

واختتم الساير تصريحه قائلا: نعيش أزمة اقتصادية حقيقة بالتزامن مع جشع كثير من التجار ومطالبات غير المستحقة لهم، وهو الامر الذي يفرض علينا الا نختلف مع كل شخص يذكر أسباب هذا الدين العام،وبالتالي فنحن بحاجة لقرارات وحزمة اقتصادية تنقل الاقتصاد الوطني.. ولكن في ظل هذه الحكومة "المبهمة" ودون وضوح خطتها للسنوات المقبلةوبدون تقديم الضمانات الكافية لعدم تكرار أوجه الصرف غير المستحقة لتنقيع بعض الأشخاص فان هذه المسالة مرفوضة تماما".على الحكومة ان تدرك حقيقة أسباب الرفض الشعبي لمشروع الدين العام وحتى تستطيع الحكومة الحصول على ما تريد يجب عليها إجابة ذلك السؤال المهم: هل الدين العام سيكون في أيدي أمينة ؟!

تبدأ نهاية الأسبوع الجاري مفاوضات بشأن خطة الإنقاذ

لبنان ينشد عودة الاستقرار بخطة اقتصادية وتدخل «النقد الدولي»

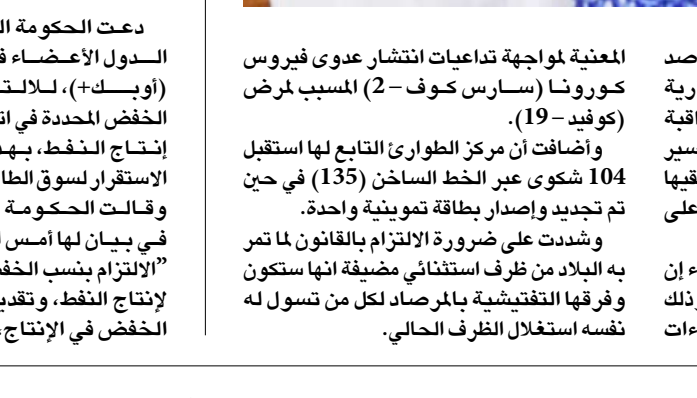

تنتظر الحكومة اللبنانية، نهاية الأسبوع الجاري بدء مفاوضات مع مسؤولي "صندوق النقد الدولي" للتوصل إلى برنامج إصلاح، ينشل البلاد من أزمتها الاقتصادية المتصاعدة منذ 2019. ونهاية أبريل الماضي، قدمت حكومة بيروت خطتها الاقتصادية تمتد على مدار 5 سنوات، بهدف معالجة مسار السياسة المالية وسوء الإدارة.

وتعتمد الخطة المطروحة في مفاصلها الرئيسة على نتائج المباحثات المرتقبة مع "النقد الدولي"، ما يعني فتح الباب أمام منظمات ودول لتقديم تمويلات للنهوض بالقطاعات الاقتصادية المحلية.

وتتضمن الخطة إصلاحات هيكلية ومالية على مستوى القطاع العام، إذ تتطلع الحكومة إلى تزويد الحماية للبنان من الصدمات المحتملة، وتأمين التمويل اللازم والانخراط في اقتصاد منتج.

الحلول البديلة

يرى إيلي يشوعي، وهو خبير مالي لبناني، أن "الخطة الاقتصادية تعتمد على الدعم الخارجي الحكومة تطالب بدعم مالي قبل القيام بأي عمل تنفيذي، لاستعادة الحقوق المالية المهدورة، وإبقاء المنظومة السياسية الحالية".

ويصف "يشوعي"، وضع لبنان الراهن، بأنه يتوجه إلى صندوق النقد الدولي مكبل اليدين، "وهو منهك لا متوقع كدول أخرى حذت حذوه، إذاً فالحصول على الدعم المالي ليس بالسهل". والثلاثاء، أعلنت الحكومة أنها ستبدأ مفاوضات مع صندوق النقد الدولي خلال اليومين المقبلين، في وقت تشهد فيه البلاد أسوأ أزمة اقتصادية منذ نهاية الحرب الأهلية عام 1990.

وأبلغ وزير المالية اللبناني غازي وزني، صحفيين، عقب جلسة لمجلس الوزراء، في مؤتمر صحفي نقلته وسائل إعلام محلية، أن "التواصل مع صندوق النقد الدولي قائم.. خلال اليومين المقبلين سنباشر جلسات التفاوض".

وأصبح لبنان بين الدول الأكثر مديونية في العالم، حيث بلغ إجمالي الدين العام المستحق عليه 86.2 مليار دولار في الربع الأول من 2019، وفق أرقام رسمية.

وينظر الخبير الاقتصادي إلى ثلاثية "الثقة، الشراكة، المصداقية"، كقاعدة رئيسة للبدء بتنفيذ خطة طموحة لإنقاذ قطاعات الاقتصاد المحلي من أزمتها.

ويزيد: "الثقة تكون عبر التحرر من الخطط السابقة للخدمات العامة، كالكهرباء والنفايات والسدود وغيرها (..) يجب وضع دفاتر شروط لتضمين الخدمات لمقدمين من القطاع الخاص، يضعون حلولا عصرية لإدارة أزمات الطاقة والنفايات".

ويقول إن بداية الشراكة والمصداقية مع القطاع الخاص هذه، ستوفر في الاقتصاد مليارات الدولارات دون أن تضيف ديونا جديدة، فتحرك عجلة القطاعات المحلية".

القطاع المصرفي

من جهته، يوضح رئيس اتحاد موظفي المصارف جورج الحاج، أن "المجتمع الدولي حريص على عدم وصول لبنان إلى الخراب، لكن من الطبيعي أن تضع الدول التي ستساعد البلاد بعض الشروط المتعلقة بالإصلاحات".

ويوجّه "الحاج" انتقادا للخطة الاقتصادية المطروحة، بسبب غياب المدة الزمنية للتنفيذ، موضحا: "الخطة من حيث الصياغة جيدة ولكن تطبيقها يحتاج إلى ورقة أخرى".

للمرة الثانية خلال شهر

سلطنة عمان تتقشف مجدداً لمواجهة كورونا وهبوط النفط

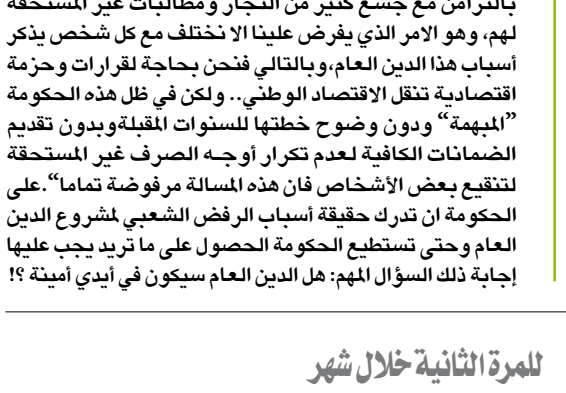

اتخذت سلطة عمان إجراءات تقشف إضافية في نفقات موازنتها للعام الجاري، لمواجهة التبعات الاقتصادية السلبية لتفشي جائحة كورونا، وهبوط أسعار النفط الخام.

وأعلنت، أمس الأربعاء، وزارة المالية، منشورا ماليا يتعلق بتخفيض موازنات الوزارات والوحدات الحكومية، لاحقا لخفض سابق أعلنت عنه منتصف أبريل الماضي.

وتضمن المنشور إجراء تخفيض إضافي بنسبة 5 بالمئة على الموازنة المعتمدة لجميع الوحدات المدنية والعسكرية والأمنية لعام 2020، ليصبح إجمالي التخفيض بنسبة 10 بالمئة، بعد تنفيذ خفض، الشهر الماضي، بنسبة 5 بالمئة.

كذلك، يشمل المنشور التفاوض مع أصحاب العقارات المستأجرة من قبل الوحدات الحكومية، لتخفيض إيجاراتها بنسبة لا تقل عن 10 بالمئة؛ ووقف كافة الحفلات والفعاليات غير الضرورية كالاحتفالات السنوية وحفلات التدشين.

وذكرت وزارة المالية أن الإجراءات المتخذة، لمواجهة الآثار الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، والتي تؤدي إلى تحقيق الوفر المالي في الإنفاق والتقليل من عجز الموازنة العامة للدولة وفي إطار متابعة أزمة جائحة كورونا.

والشهر الماضي، أصدرت وزارة المالية العمانية 13 منشورا ماليا تستهدف خفض الإنفاق العام بقيمة 500 مليون ريال (1.301 مليار دولار) بميزانية السلطنة خلال عام 2020.

وتستهدف الميزانية التقديرية للسلطنة خلال العام الحالي، تحقيق إيرادات بنحو 10.7 مليارات ريال (27.8 مليار دولار)، يقابلها نفقات بقيمة 13.2 مليار ريال (34.3 مليار دولار)، وعجز بـ2.5 مليار ريال (6.51 مليار دولار).